

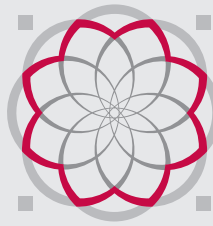
تطبيق

أجندة ٢٠٣٠

الفرص والتحديات

التقرير الإقليمي

محمد سعيد السعدي



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

UNDEF

The United Nations
Democracy Fund



FNUD

Fonds des
Nations Unies
pour la démocratie

الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

©2017

في الواقع، أهمل إطار الأهداف الإنمائية للألفية الأسس الراسخة للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يواجهها العالم العربي منذ ثمانينيات القرن العشرين. وسببت هذه المشكلات السياسات النيوليبرالية (السوق الحرة والاقتصاديات الهزيلة) والافتقار إلى الديمقراطية والقمع السياسي. على سبيل المثال، تعوق فرضية الأهداف الإنمائية للألفية التي تعتبر أن السياسات الاقتصادية النيوليبرالية (التحرير - الخصخصة - التقشف المالي) هي أفضل وسيلة للحد من الفقر، تشكيل الخدمات العامة الشاملة الضرورية للتنمية. بالإضافة إلى ذلك، أدى التركيز على إجمالي الناتج المحلي إلى نمو من دون عمالة لائقة (تقرير تحديات التنمية في الدول العربية 2011)، ورأسمالية محسوبة، وتفشي الفساد، وعدم مساواة اجتماعية واقتصادية ومكانية مقلقة (بين الأغنياء والفقراء، أو سكان الأرياف والمدن، أو الرجال والنساء). ومن المسلم به عموماً أن مسائل الكرامة الإنسانية، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية تشكل الدافع الرئيسي للربيع العربي.

• أهداف التنمية المستدامة وفق المنظار العربي

تعتبر أهداف التنمية المستدامة أكثر طموحاً من الأهداف الإنمائية للألفية المعتمدة في عام 2000، والتي انتهت مدتها في عام 2015، وهي تتوق إلى سد الثغرات التي شوّهت الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حين أن أجندة التنمية المستدامة 2030 وأهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 التي تتضمنها، تبقي تركيز أجندة الأهداف الإنمائية للألفية على استئصال الفقر، فإنها تركز أيضاً على الترابط بين قضايا التنمية (الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة) وتغطي موضوعات لا تأخذها الأهداف الإنمائية للألفية في اعتبارها بصورة كاملة، بما في ذلك انعدام المساواة والحوكمة والسلام والمجتمعات الشاملة. إلى ذلك، وعلى عكس الأهداف الإنمائية للألفية، ليست أهداف التنمية المستدامة مجرد أهداف بل تتضمن أيضاً الوسائل لتحقيقها والتي تشمل تمويل التنمية، والتجارة العادلة والمنصفة، والتنمية ونقل التكنولوجيا وبناء قدرات التنمية المستدامة، خصوصاً للبلدان النامية.

يتعين على العالم العربي التطرق إلى التحديات والأولويات المستمرة وفق مقارنة أهداف التنمية المستدامة على غرار السلام والأمن، والديمقراطية والمشاركة الشعبية، والفقر، والبطالة، وانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية، والفوارق بين الجنسين، ووفيات الأطفال والأمهات، والوصول إلى مياه الشفة الآمنة والفروقات الجسيمة بين الطبقات الاجتماعية وكذلك بين المناطق الريفية والحضرية. بيد أنه على المنطقة تجاوز عقبات وتحديات شاقة في حال أرادت تحقيق أجندة 2030.

ينظر التقرير في تنفيذ أجندة 2030 في العالم العربي من وجهة نظر إقليمية. ويعتمد هذا التقرير في جزء منه على التقارير الوطنية التي تتعقب التقدم/التراجع في التنمية المستدامة في لبنان والأردن وتونس.

ويسلط التقرير الضوء بصورة خاصة على العقبات الهيكلية على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي لتنفيذ أجندة 2030 ونجاحها. كما يحدد الجهود والمبادرات الإقليمية المتخذة لتنفيذ الأجندة بشكل مناسب. علاوة على ذلك، فإنه يقترح بعض التغييرات المحددة في السياسة والتي اعتبرت ضرورية للتقدم في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي.

1. الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

رغم تسجيل بعض الإنجازات في ما يتعلق بمقاصد الأهداف الإنمائية للألفية في العالم العربي، فقد جرى تحديد إخفاقات ملحوظة في مجالات استراتيجية وحيوية على غرار النوع الاجتماعي، والفقر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011، ص. 3) والجوع وانعدام الأمن الغذائي. إلى ذلك، فقد ساهمت الضوابط المفروضة على إطار الأهداف الإنمائية للألفية في الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي اندلعت في المنطقة في عامي 2010 و2011.

• بعض الإنجازات: وفقاً للتقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية (الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، 2014)، حصل تقدم في تحقيق بعض من الأهداف والمقاصد التي كان يجب تحقيقها بحلول عام 2015. وكان أهم إنجاز في المنطقة العربية تحسين معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية ومعرفة القراءة والكتابة، مع تمكن العديد من البلدان من التوصل إلى شبه تكافؤ بين الجنسين في التعليم.

• الإخفاقات الملحوظة: رغم أن نسبة الفقر المدقع ما زالت متدنية جداً، والتي تُقاس وفق نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار أميركي في اليوم، لكنها تشهد ارتفاعاً نتيجة النزاعات والاضطرابات السياسية والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي لم يتم التصدي لها. وبظهر تدبير أكثر واقعية للفقر المدقع أن أكثر من خمس الأشخاص في العالم العربي فقراء، وأن هذا الوضع بقي من دون تغيير بين تسعينيات القرن العشرين وعام 2010 (الأمم المتحدة والعالم العربي، 2014). علاوة على ذلك، ما زالت المنطقة متخلفة في مسائل مهمة خصوصاً تلك المتعلقة بالجوع، وانعدام الأمن الغذائي، والنقص في الوصول إلى المياه، والافتقار إلى تحسين الصرف الصحي في المناطق الريفية، ووفيات الأطفال والأمهات (المرجع نفسه، الصفحة xi). كما أن «التقدم في تحقيق الأهداف كان متفاوتاً عبر المناطق الفرعية والبلدان وداخل البلدان» (المرجع نفسه).

2. العقبات الهيكلية الرئيسية على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي لتنفيذ أجندة 2030

ثالثاً، لم تحقق الانتفاضات العربية التغييرات الديمقراطية التي ناضل من أجلها الناس. فبدلاً من ذلك، وباستثناء تونس، يمكن الملاحظة أن الاستبداد يعود وتتقلص المساحة المدنية بشكل كبير في العالم العربي. ولم تزد محاولات إسكات الأصوات المنتقدة من حيث العدد فحسب، بل باتت أكثر راديكالية وعنفاً.

رابعاً، وعلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي، ما زالت البلدان العربية ملتزمة بتطبيق سياسات نيوليبرالية أظهرت حدودها في الماضي (خصخصة الخدمات العامة كالتعليم والصحة مثلاً، والإيمان الأعمى المستمر في القطاع الخاص، والتقشف وتقليص الإنفاق العام، إلخ).

بالإضافة إلى ذلك، تشكل الأصولية الدينية والمجتمع الأبوي تهديداً حقيقياً لحقوق الإنسان، خصوصاً حقوق النساء في المنطقة العربية.

وأخيراً، قد لا تتحقق المساهمة المحتملة للاندماج الإقليمي في أجندة 2030 ما لم يتم التطرق إلى المشكلات الجيوسياسية والنزاعات بين الدول بطريقة جديّة وفاعلة.

تعوق العديد من التحديات تنفيذ أجندة 2030 في المنطقة العربية. أولاً، تفتقر البلدان العربية إلى مجال السياسة الضروري لمتابعة السياسات التحويلية والإنتاجية التي ستساهم في تنويع اقتصاداتها وتعزيز قدراتها الصناعية والإنتاجية. ويعود هذا إلى فشل أجندة 2030 في التطرق بشكل مناسب إلى العناصر الهيكلية التي تعوق التنمية المستدامة وتعزز مكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي، لاسيما الاختلالات في علاقات القوة بين البلدان (اختلالات القوة بين البلدان المتطورة و«النامية»، وسيطرة الشركات عبر الوطنية والمؤسسات الحكومية الدولية - خصوصاً تلك التي تُعنى بالتجارة والمالية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - والنخب التكنوقراطية). ومن الواضح من علاقات القوة أن الأجندة «تعجز عن مواجهة الوضعية الحالية للمجتمع والدولة، وعن تقديم أفكار تحويلية مناسبة» (Koehler, 2016).

ثانياً، يساهم الاحتلال والحرب والنزاع - خصوصاً الاحتلال الإسرائيلي والحروب والنزاعات، والإرهاب وتدخل القوى

العالمية والإقليمية في الشؤون الداخلية للدول العربية - إلى حد كبير في الفقر والضعف في المنطقة. ويكتسب الأمن والاستقرار أهمية بالغة في إيجاد بيئة من شأنها المساهمة في معالجة الفقر. فعلى سبيل المثال، شلت الحرب الزراعة وقدرة الإنتاج الغذائي، ليس فقط في البلدان التي تعاني من الجوع كاليمن والصومال، بل أيضاً في بلدان كالسودان والعراق والذين كانا في الماضي مصدر الأغذية للعالم العربي (الإسكوا، التقرير النهائي للمنتدى العربي، 2017، ص. 18). بالإضافة إلى ذلك، تضعف آفاق انتشار النزاع الاستثمار وتفرض عائقاً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية.

الإطار 1: التجارب الوطنية مع تنفيذ أجندة 2030

- بعض الإنجازات:

- تدابير لمأسسة التنمية المستدامة (مثلاً لجنة وزارية برئاسة رئيس الحكومة في مصر؛ ولجنة وطنية لرصد رؤية الأردن 2025؛ ووزارة التنمية والتعاون الدولي في تونس؛ ومشروع «أهداف التنمية المستدامة في لبنان: تحليل الثغرات وعرض عن التقدّم المُحرز» بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).
- تطوعت ثلاثة بلدان عربية (مصر والأردن والمغرب) لمراجعة جهودها لتنفيذ أجندة 2030 على مستوى المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

- التحديات والعقبات:

- انعدام الاستقرار السياسي، والحرب، والنزاعات والهجرة «القسرية»؛ والحكم الرشيد وغياب الديمقراطية؛ وتراجع مساحة السياسة نتيجة شروط الجهات المانحة وسياسات السوق الحرة المتمحورة حول النمو الاقتصادي حصراً؛ وعدم عدالة الأنظمة الضريبية؛ ودوامه الديون؛ والافتقار إلى خارطة طريق أو خطة عمل ملموسة ووسائل تنفيذ لتحقيق الأهداف؛ والافتقار إلى مقارنة واضحة مرتكزة على الحقوق.

العقبات والأولويات الرئيسية على المستوى الإقليمي لتحقيق الأهداف 1 و8 و10

القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة (الهدفان 1 و10)

في حين أن الفقر المدقع متدنٍ نسبياً في العالم العربي، ثمة مؤشرات عن أنه بدأ بالارتفاع مجدداً نتيجة النزاعات وانعدام الاستقرار السياسي في منطقة المشرق. وقد بات الوضع قاتماً لدرجة أن الهجرة والهروب هما الملاذ الوحيد نظراً إلى ازدياد مواطن الضعف الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والبيئية سوءاً. وتجدر الإشارة إلى أن مستوى الفقر أعلى بكثير عند قياسه في ما يتعلق بخط الفقر الوطني. علاوةً على ذلك، ينتشر الفقر المتعدد الأبعاد (عدم المساواة في الصحة والتعليم والظروف المعيشية) على نطاق واسع في العالم العربي مع كون حوالي ثلثي السكان العرب إما فقراء أو عرضة للفقر (الإسكوا، جامعة الدول العربية، اليونيسف، 2017).

وتشكل نماذج النمو النيوليبرالية الإقصائية، والافتقار إلى العمل والأجور اللائقة، والرأسمالية المحسوبة، وتفشي الفساد، وإضفاء الطابع غير النظامي على الاقتصادات العربية، وتدهور الخدمات العامة والحماية الاجتماعية الضعيفة، العقبات الرئيسية التي تعوق استئصال الفقر في العالم العربي.

على مستوى آخر، وفي حين أن عدم المساواة في الدخل في العالم العربي معتدلة نسبياً بحسب معامل جيني، ثمة تركيز حاد في أعلى هرم الدخل، إذ إن حصة 1% ممن يتقاضون الدخل تتجاوز ما نسبته 25% من دخل المنطقة (مقارنةً بنسبة 20% في الولايات المتحدة) (Alvaredo and Picketty، 2014).

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

ما زالت المنطقة العربية تسجّل أعلى معدلات البطالة حول العالم، خصوصاً لدى الشباب، وأدنى نسبة مشاركة للنساء في القوى العاملة، إلى جانب أعلى مستويات هجرة ليد العاملة. وقد تفاقم الوضع نتيجة النزاعات وانعدام الاستقرار السياسي أخيراً (الإسكوا، 2017). الفقر والازدهار). وتعتبر البطالة عالية بشكل خاص لدى الشباب (25% في 2011/2005) والنساء (16% مقارنة بـ 8% لدى الرجال). ومن الخصائص المقلقة الأخرى لسوق العمل العربية الطابع غير النظامي الذي ازداد في المنطقة خلال العقدين الأخيرين (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، تقرير الراصد العربي، 2017).

ومن المتوقع أن يزداد تحدي استحداث الوظائف والعمل اللائق سوءاً في المستقبل. فبحسب تقديرات للبلدان غير الخليجية، وحتى تتمكن بلدان المنطقة العربية من بلوغ العمالة الكاملة بحلول سنة 2030، يتعين عليها استحداث 92 مليون وظيفة (الإسكوا، 2014). أهداف التنمية المستدامة... منظور عربي، ص. 12).

وتساهم العديد من العوامل في تبرير سجل العمالة الضعيف في المنطقة العربية. فالسياسات الاقتصادية النيوليبرالية - خصوصاً التحرير المبكر، وتراجع الاستثمارات العامة والعجز عن تحقيق انتشار الاستثمارات الخاصة - تفسّر جزئياً

على الأقل تحدي المستمر المرتبط باليد العاملة الذي تواجهه المنطقة العربية. علاوةً على ذلك، تبدلت الهيكلية الاقتصادية قليلاً منذ تسعينيات القرن العشرين. فالتركيز على النفط والغاز والتعدين في البلدان الغنية بالنفط وسيطرة أنشطة الخدمات ذات الإنتاجية المتدنية والأجور المتدنية لا تساهم في استحداث وظائف لائقة. كما أن أحد الأسباب الرئيسية لنسب البطالة العالية لدى الشباب هي الانتقال الإشكالي من المدرسة إلى العمل، لاسيما بالنسبة إلى الطلاب الجامعيين (تحديات التنمية العربية، 2011، ص. 41).

الأولويات: تقترح تقارير واردة من العديد من المنظمات الإقليمية (الإسكوا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة العمل الدولية) أولويات وخطوات سياسة ملموسة:

- سياسات نيوليبرالية مليئة بالتحديات لبناء الطلب المحلي بدلاً من التركيز حصراً على تقليص تكاليف اليد العاملة والتكاليف الأخرى أملاً في التحلي بالتنافسية في أسواق الصادرات. لذلك من الضروري حشد طاقات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية على نطاق واسع وحيوي.

- يجب أن تصبح العمالة الكاملة الهدف المحوري للسياسة الاقتصادية، ويتعين على البلدان العربية استخدام جميع عواملها المساعدة - المالية والنقدية والتشريعية والصناعية - لتحقيقه.

- جعل عملية النمو الاقتصادي أكثر شمولية وكثافة بالعمالة، مع توفير موارد مباشرة للقطاعات التي يعمل فيها الفقراء (كالزراعة والأنشطة غير النظامية)، والمناطق التي يعيشون فيها (مناطق نائية نسبياً)، وعوامل الإنتاج التي يمتلكونها (العمالة غير الماهرة) والمنتجات التي يستهلكونها (كالأغذية) (Ghosh J، led growth mean in developing... in ILO, 2011, There Is An Alternative, Geneva).

- ثمة حاجة في المنطقة العربية لتطوير إجراءات أكثر دقة في ما يتعلق بالفقر وعدم المساواة.

- ثمة حاجة ملحة لنظام حماية اجتماعية شامل.

- اعتماد سياسات ضريبية تقدمية.

3. الجهود والحملات الإقليمية لتنفيذ أجندة 2030

3.1 مؤسسات المتابعة والمراجعة الإقليمية

في حين تتم مراجعة تقدم العمل في تنفيذ أجندة 2030 بصورة أولية على مستوى كل بلد، يركز المستوى الإقليمي أكثر على تحديد الاتجاهات والعقبات والنقاط المشتركة وأفضل الممارسات والدروس المستفادة. وفي المنطقة العربية، يساهم الدور القيادي للإسكوا في إجراءات المتابعة

وفي حين يشكل المنتدى العربي للتنمية المستدامة إنجازاً مهماً بحد ذاته، فيجب التطرق إلى مسائل تتعلق بطريقة اختيار منظمات المجتمع المدني، والمساحة المتاحة لهذه المنظمات للتفاعل، والآليات التي تسمح بمحاسبة المواطنين العرب لصانعي القرار في ما يتعلق بتنفيذ أجندة 2030. جامعة الدول العربية: يعود اهتمام جامعة الدول العربية بالتنمية المستدامة إلى عام 2002 عندما اعتمد مجلس وزراء البيئة العرب مبادرة التنمية المستدامة في العالم العربي. وفي حين تم تسجيل بعض الإنجازات - لاسيما تقديم إطار استراتيجي عربي جديد للتنمية المستدامة 2025/2015 في عام 2012 في قمة الأرض ريو+20، لا بد من الإشارة إلى أن التنمية المستدامة تعتبر مسألة بيئية على نطاق واسع في المنطقة.

إلى ذلك، ثمة افتقار إلى الروابط الوثيقة مع الإطار المؤسسي الإقليمي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي توفره جامعة الدول العربية (خصوصاً المجلس الاقتصادي والاجتماعي والقمم ومجلس وزراء البيئة العرب) لاستقطاب مشاركة عالية المستوى للوزراء من الحقائق ذات الصلة فضلاً عن رؤساء الدول. وعليه فمن الضروري تحقيق نقلة نوعية تؤدي إلى اعتبار التنمية المستدامة أجندة اقتصادية واجتماعية وبيئية متكاملة ذات أولوية قصوى بالنسبة إلى المنطقة العربية.

عقد مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية الاجتماع الإقليمي العربي الأول حول هدف التنمية المستدامة الرابع في أجندة 2030 - التعليم الجيد في عام 2015. وفي تلك المناسبة، اعتمدت الدول الأعضاء والشركاء «خارطة الطريق الإقليمية الخاصة ببرنامج العمل بشأن التعليم 2030».

والمراجعة الإقليمية في تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتطرق أيضاً إلى المسائل والتحديات التي لا يمكن أن تتناولها البلدان كل على حدة. علاوة على ذلك، تساهم جامعة الدول العربية والمنتدى العربي للتنمية المستدامة في تطوير مقاربات إقليمية وتوفران مساحة للحوار والنقاش في ما يتعلق بمسائل التنمية المستدامة. مبادرات الإسكوا: تنسّق الإسكوا بصفتها منظمة إقليمية تابعة للأمم المتحدة آلية التنسيق الإقليمية ويمكنها الاضطلاع بدور قيادي في رصد تقدم العمل في أجندة 2030 ونشر تقارير منتظمة في هذا الصدد مع شركاء الأمم المتحدة. ومن المتوقع بصورة خاصة أن تقدم الإسكوا الدعم للدول الأعضاء لإدخال أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية الخاصة بها، ودعم أنظمة الإحصاءات، والإشراف على إجراءات المتابعة الإقليمية، على غرار المنتدى العربي للتنمية المستدامة، ورصد التقدم المُحرز في المنطقة العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى التحضيرات الخاصة بالمتابعة الإقليمية (الإسكوا 322 (EC.2) الاستراتيجية وخطة العمل لأجندة 2030).

المنتدى العربي للتنمية المستدامة: بالتنسيق مع جامعة الدول العربية، أنشأت الإسكوا المنتدى العربي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة في عام 2014 بصفته المكوّن الرئيسي للهندسة الإقليمية لرصد أجندة 2030 ومتابعتها. ويوفر المنتدى مساحة لتبادل المعلومات والنقاش والتعلم من النظراء وتقييم التقدم والسياسات. كما يسمح بمناقشة الاتجاهات الشاملة والثغرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات، بالإضافة إلى المسائل الخاصة بالمنطقة، ويدعم التعاون والشراكات الإقليمية. وشدد المنتدى في جلسته الافتتاحية في نيسان/أبريل 2014 على أهمية الشراكة، وتعزيز القدرات الإنتاجية الإقليمية، وسياسات التجارة والاستثمار المتمحورة حول التنمية، والحماية الاجتماعية، وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وما إلى ذلك. (الملحق: نتائج المنتدى العربي، 2017).

الإطار 2 المنتدى العربي للتنمية المستدامة: الأولويات الإقليمية:

1 المساواة بين الجنسين وتمكين النساء

2 البيئة والاستدامة

3 السكان: إدخال مسائل الهجرة الدولية في سياسة التنمية على المستويين الوطني والإقليمي كعوامل محركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وتصميم الاستثمارات للاستفادة من العامل السكاني الإيجابي المتمثل بأعداد الشباب المتزايدة من خلال الاستثمار في صحة هذه الفئة ورفاهها وتعليمها لتمكينها اقتصادياً عبر إتاحة العمالة لها

4 الأمن الغذائي: تقليص الاعتماد على الواردات الغذائية من خلال الاستثمار في تطوير التكنولوجيا لضمان استدامة الإنتاج الغذائي؛ إعطاء الأولوية لتطوير التكنولوجيا الزراعية، والموارد العلمية، والحكم الرشيد والتعاون الإقليمي والدولي، كلها تؤدي دوراً حاسماً في معالجة مشكلات الأمن الغذائي ويجب أن تترافق مع وسائل التنفيذ عند صياغة الاستراتيجيات. كما أنه من الضروري اعتماد مقاربة تربط النساء والبيئة وقطاعات الأغذية على المستوى الإقليمي.

5 الصحة

6 الإعاقة

7 الأسرة... من خلال صياغة خطط تنمية متكاملة تأخذ في اعتبارها احتياجات جميع أفراد الأسرة

8 حقوق الإنسان: الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان كشرط مسبق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ اعتماد مقاربة تركز على الحقوق للسياسة الاجتماعية؛ تحفيز الجهود الإقليمية لوضع نظام حماية اجتماعية شامل.

الإطار 3: استراتيجية الإسكوا – مجالات التدخل الرئيسية

- 1 إدخال أهداف التنمية المستدامة في الإطار الوطني للتخطيط التنموي والمالي (تم تكليف الإسكوا بدعم تنفيذ التنمية المستدامة عبر دعم إدخال أهداف التنمية المستدامة في الخطط والنماذج والإطار المالي، والمساعدة في فهم المسائل التي تشمل العديد من المجالات والمسائل الملحة وتحليلها، ودعم دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة)
- 2 دعم تماسك السياسة واتساقها وتنسيقها: تزويد البلدان بمراكز خدمة شاملة لتلقي النصائح الخاصة بالسياسة لتسهيل دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتوفير تعاون فني لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتطبيق وسائل تنفيذها على المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية والقطري
- 3 سيشكل المنتدى العربي للتنمية المستدامة المنصة الإقليمية الأولية للتنفيذ المتناسك والمنسق لأجندة 2030... من أجل تسهيل توافق الدول الأعضاء على خرائط طريق إقليمية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ووضع التقارير السنوية الإقليمية، وتولي آليات مراجعة النظراء، ووضع المعايير، والنظر في فرص تقوية الأطر المؤسسية الوطنية لتنفيذ منسق لأهداف التنمية المستدامة...
- 3 تعزيز القدرات الخاصة بالبيانات والإحصائية للدول الأعضاء لتنفيذ أجندة 2030: تبقى القدرة الإحصائية في المنطقة العربية محدودة. وعجزت العديد من البلدان العربية عن وضع تقارير كاملة عن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية البالغ عددها 45 باستخدام بيانات رسمية وطنية. ولتجاوز ثغرة البيانات هذه، يتعين على الحكومات تحسين الشفافية والمحاسبة (الإسكوا/برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2015. التقرير العربي للتنمية المستدامة، ص. 23).
- 4 تحديد مصادر بديلة ومبتكرة لتمويل التنمية ودعمها: ستدعم الإسكوا حشد الموارد المحلية، بما في ذلك الإصلاحات الضريبية، وتطوير السوق الرأسمالية، والتعاون الضريبي الدولي والشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- 5 الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا والابتكار لدعم أجندة 2030.
- 6 الاستفادة من الشراكات الجنوبية/الجنوبية والإقليمية
- 7 ترجمة النماذج الإقليمية إلى سلع عامة عالمية. (مثلاً الاتفاقيات الملزمة قانوناً بين الحكومات، والمعايير، والمبادئ التوجيهية للممارسة الجيدة، بما في ذلك للنقل والبيئة والتنمية المستدامة والإحصاءات).

3.2 الحملات الإقليمية الخاصة بأجندة 2030

الشراكة بين المنتدى العربي للبيئة والتنمية والجامعة الأميركية في بيروت كجزء من برنامج الفاعليات بمناسبة مرور 150 عاماً على تأسيس الجامعة. في تلك المناسبة، أطلق المنتدى تقريره السنوي لعام 2016 عن حالة البيئة العربية بعنوان «نحو 2030: التنمية المستدامة في مناخ عربي متغير». وفي حين ركز التقرير على العلاقة بين المياه والطاقة والغذاء، فقد نظر أيضاً في مسائل تنمية التمويل والظروف الممكنة المطلوبة لتحقيق الأهداف المحددة لسنة 2030 (مؤتمر المنتدى العربي للبيئة والتنمية، برنامج الفاعليات بمناسبة مرور 150 عاماً على تأسيس الجامعة الأميركية في بيروت: التنمية المستدامة في مناخ عربي متغير، بيان صحفي، بيروت، 18 تموز/يوليو 2016).

رسم حدود التداخل بين بناء القدرات والمناصرة، أطلق المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرنامج السنوي الأول للقيادات الشابة في عام 2015.

- هدفت العديد من المبادرات الإقليمية إلى بناء الوعي العام ودعم فهم واضح لمنافع ملاءمة الأولويات الوطنية وإجراءات صنع السياسة مع أجندة 2030، وقد جرى تنظيم أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. ومن الأمثلة على هذه الأنشطة:
- في عام 2016، عقدت الإسكوا بالشراكة مع أوكسفام وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ورشة عمل إقليمية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية حول «المقاربات الإقليمية لتنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة»؛
- في آذار/مارس 2017، أطلقت منظومة الأمم المتحدة في المنطقة العربية/منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اليوم الدولي للمرأة مع التركيز على كوكب 50-50 بحلول سنة 2030.
- الأسبوع العربي للتنمية المستدامة (من تنظيم الجامعة العربية، ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي في تونس، والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تموز/يوليو 2017): شدد هذا الحدث بصورة خاصة على ضرورة إيجاد أحلاف بين كل الجهات المعنية (المنظمات الدولية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والحكومات) وتوسيع نطاقها وتوفير الدعم المطلوب لتنفيذ أجندة 2030

ونظراً إلى الحاجة الكبيرة للبنية التحتية الأساسية والقيود المالية في المنطقة العربية، يعتبر التمويل الخاص مناسباً للمساهمة في تجاوز هذه العقبة وتوفير المياه والطاقة والنقل والصرف الصحي والإسكان للناس. وفي هذا الإطار، أيد تقرير صادر عن الإسكوا إنشاء منصة لشراكات عربية بين القطاعين العام والخاص (الإسكوا، 2013).

وتبين الوقائع أن المنطقة كانت عاجزة عن استقطاب مستثمري القطاع الخاص لتحسين بنيتها التحتية المتدهورة نتيجة الاضطرابات السياسية والعائدات المالية غير الكافية والإطار المؤسسي الضعيف. فعلى سبيل المثال، خلال فترة 1990-2012، استقطبت المنطقة العربية مشروعات بنية تحتية أقل من البلدان النامية الأخرى، أي ما يعادل تقريباً ثلث عدد المشروعات في إفريقيا جنوب الصحراء (471) في قطاعات الطاقة والاتصالات والنقل والمياه والصرف الصحي. إلى ذلك، كان إجمالي الاستثمار في المنطقة الأدنى وقد بلغ 9.1 مليارات دولار (الإسكوا، المرجع نفسه، ص. 10). في الواقع، تعكس طرق تصميم الشراكات بين القطاعين العام والخاص (بشكل رئيسي لتحقيق أهداف الشركات المتعددة الجنسيات والأولويات أولاً، مع ترك الدول والسكان تالياً خاضعة مسؤولة أمام هذه الشركات) والتكاليف والانتهاكات المرتبطة بهذه الممارسات عجز استثمارات التمويل من القطاع الخاص عن تلبية احتياجات الشعوب في المنطقة (Bankwatch Mail, 2015).

5. النوع الاجتماعي والهدف 8: صياغة السياسات وتنفيذها، والثغرات، والتحديات والتوصيات

ينظر هذا القسم في العلاقة بين هدفي التنمية المستدامة 5 و8 (حاشية: تعتمد هذه الفقرة جزئياً على الجندي س.ج. 2015، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الإسكوا والجامعة العربية، 2015).

وتعتبر المساواة بين الجنسين، وهي شرط ضروري للعادلة الاجتماعية، جزءاً لا يتجزأ من عملية التوصل إلى التنمية المستدامة. فقد شدد كل من فريق المهام لمنظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015 وفريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015 على المكانة المحورية التي تحتلها المساواة بين الجنسين في الأجندة الناشئة، ولفناً الانتباه إلى الطبيعة التي تشمل عدة مجالات والمتقاطعة لانعدام المساواة.

ويحدد هدف التنمية المستدامة 5 بوضوح مقاصد تحقيق المساواة بين الجنسين وضمان حقوق النساء والفتيات. ويشير الهدف 8 إلى تضمين العمالة، ويعتبر العمل اللائق جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة إلى جانب النمو الاقتصادي وإضفاء الطابع الصناعي والابتكار التكنولوجي. ويتضمن الهدف الثامن عشرة مقاصد من بينها ستة تتعلق صراحةً أو ضمناً بالمساواة بين الجنسين أو حقوق النساء (الإطار 3).

4. كيف يؤثر القطاع الخاص/قطاع الشركات والمؤسسات المالية الدولي في تنفيذ الأهداف على المستوى الإقليمي

لم تتخذ المؤسسات المالية الدولية حتى اليوم أي مبادرات إقليمية ومنسقة للتأثير في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعضواً عن ذلك، تنوي مؤسسة دولية كالبنك الدولي تطوير «مقاربة جديدة تحاول التطرق إلى الأسباب الجوهرية للهشاشة والنزاع، مع دعم جهود القدرة على التكيف وإعادة الإعمار والتعافي في الوقت عينه». وسيجري تنفيذ هذه الاستراتيجية «بالشراكة مع مؤسسات إقليمية وعالمية أخرى مثل الأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية» (دور البنك الدولي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية، محمود محيي الدين، تشرين الثاني/نوفمبر 2016، الموقع الإلكتروني للبنك الدولي).

في سياق مشابه، يركز صندوق النقد الدولي على ثلاثة موضوعات مشتركة لتنفيذ أجندة 2030: «النمو المستدام» من خلال الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي؛ و«النمو الشامل» من خلال السياسة المالية والإصلاحات الهيكلية؛ و«الاستدامة البيئية» من خلال «إصلاحات أسعار الطاقة والمياه» المرتبطة ب«الإجراءات التخفيفية لصالح الأكثر ضعفاً» (Fabrizio S and alii, 2015).

وباتباع مقاربة صندوق النقد الدولي، يتدخل الصندوق على المستويين الإقليمي والوطني لدعم «جهود دوله الأعضاء في تحقيق أهداف 2030 بطرق مختلفة، بما في ذلك دعم الإصلاحات الاقتصادية، وتمكين بيئة ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعزيز الاندماج المالي، والمساهمة في تطوير القدرات والبناء في العالم العربي». (صندوق النقد العربي، 2017).

وتجدر الإشارة إلى أن مصارف التنمية المتعددة الأطراف وصندوق النقد الدولي تعتبر أنه من غير الواقعي الاعتماد على المساعدات التنموية الرسمية لوحدها لتمويل مشروع بقيمة تريليون دولار، أي المبلغ الإجمالي المطلوب لتنفيذ أجندة 2030، وهي تشير إلى أن «هذا يتطلب تعزيز الشراكات الحالية وبناء شراكات جديدة مع القطاع الخاص - بما في ذلك المستثمرين من المؤسسات - لحشد التمويل للتنمية» (تنفيذ أجندة 2030، 2016).

وبالنسبة إلى المشروعات الإقليمية الملموسة التي تدعمها مصارف التنمية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإقليمية في المنطقة العربية، فإن المشروع الوحيد الذي يستحق الاهتمام هو «آلية التمويل العربي للبنية التحتية»، وهي شراكة بين البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية. وتهدف هذه المبادرة إلى «دعم تطوير البنية التحتية العربية للنمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي». أمام القطاعات المؤهلة فهي الطاقة (معامل الطاقة وخطوط النقل وخدمات التوزيع)، والنقل (السكك الحديدية، والطرق، والمطارات، والمرافئ)، والمياه والصرف الصحي (التزود بالمياه، والصرف الصحي والنفايات الصلبة)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الألياف البصرية، والكابلات البحرية)، والبنية التحتية الاجتماعية (المستشفيات، والمدارس). (كراسة آلية التمويل العربي للبنية التحتية).

الإطار 4: المقاصد المتعلقة بالهدف 8

- 8.5 (تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة)
- 8.6 (الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب)
- 8.7 (اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والإتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال)
- 8.8 (حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وأمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعمالون في الوظائف غير المستقرة) يشير صراحة إلى المساواة بين الجنسين أو حقوق النساء. كما يشير الهدفان
- 8.3 (تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية)
- 8.9 (وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية) ضمناً إلى المساواة بين الجنسين أو حقوق النساء.

5.1 النوع الاجتماعي والهدف 8: صياغة السياسات

وتنفيذها.

خلال العقود الماضية، طورت العديد من البلدان في المنطقة العربية استراتيجيات وطنية للمساواة بين الجنسين (Cawtar/Mena _ OECD, 2014). وبالنسبة إلى المشاركة النسائية في الاقتصاد والقوى العاملة، فقد عدلت غالبية البلدان قوانين العمل الخاصة بها، خصوصاً في ما يتعلق بالتكافؤ في الأجور وإجازات الأمومة. كما اعتمدت آليات لإشراك النساء الريفيات في الأنشطة الاقتصادية وأطلقت استراتيجيات وبرامج لتحسين البيئة المهنية للنساء. في سياق مشابه، صادقت غالبية البلدان العربية على اتفاقيات منظمة العمل الدولية. ورغم هذا التقدم، لا يزال الرجال والنساء في الممارسة معاملة متكافئة وفرصاً متكافئة، ويميل أصحاب العمل في العديد من البلدان إلى التمييز في حق النساء.

5.2 الثغرات والتحديات.

المقصد 8.5: يعتبر سد الثغرة الجندرية في القوى العاملة لتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال عنصراً أساسياً لإيجاد اقتصادات أقوى وأكثر عدالة، ودعم حكم القانون من خلال المساواة الموضوعية. في الواقع، تفترض التقديرات الواردة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الثغرة الجندرية في العمالة ترتبط بزخم متزايد للنمو الاقتصادي، والذي يوازي ارتفاعاً إجمالياً نسبته 12٪ في إجمالي الناتج المحلي خلال 20 عاماً في بلدان المنطقة (Cawtar/OECD, 2014). وفي العالم العربي، يمكن للنساء العاملات زيادة دخل أسرهن بما يصل إلى 25 في المئة (Jalbout M, 2015).

وفي المنطقة العربية، أظهرت البيانات لعام 2013 معدلات بطالة مرتفعة للنساء (حوالي 21 في المئة مقارنة بمعدل عالمي يبلغ 6.4 في المئة) وثغرة أكبر في العمالة بين الجنسين (حوالي 9 في المئة للرجال مقارنة بـ 21 في المئة للنساء). وما زالت ثغرة الأجر مشكلة كبيرة في غالبية البلدان العربية، فرواتب النساء في المتوسط ما زالت أدنى من رواتب الرجال، مما قد يعكس فلسفة نموذج «المعيل» الذكر. وتحتصر النساء في القطاع العام أو في

وظائف مقبولة اجتماعياً. وبحسب الجندي (2014، ص. 15)، «طالما أن النساء يستمررن بمواجهة فرص عمل محدودة، وثغرات جندرية متزايدة في الأجور، وخدمات رعاية اجتماعية محدودة، واستبعاداً من أنظمة الحماية الاجتماعية (بما في ذلك حماية الأمومة)، فلن يتم الحصول على وظائف لائقة ومنتجة». إلى ذلك، تعاني المنطقة العربية من قدرات رصد وتقييم وتحليل ضعيفة ومن ثغرات مرتبطة بتوفر البيانات والمعلومات عن سوق العمل.

– المقصد 8.6

يضم العالم العربي أكبر عدد من الشباب العاطل عن العمل في العالم. بالإضافة إلى ذلك، فإن جزءاً كبيراً من الشباب في المنطقة خارج إطار التعليم والعمالة. ولتقليص نسبة من هم خارج إطار التعليم أو العمالة أو التدريب بشكل كبير لدى الشباب العربي، من المهم تجاوز البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسبب استبعاد هذه الفئة. ويجب أن يؤدي تغيير هذه البيئة بصورة خاصة إلى زيادة الفرص المتاحة للشباب للانخراط في الشأن السياسي الرسمي، وأن يحفز الاقتصاد الكلي القادر على إنتاج عمل لائق للشباب ويرسخ قيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في المجتمع (تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016، الشباب وأفق التنمية البشرية في واقع متغير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك).

– المقصد 8.7

وفقاً لمنظمة العمل الدولية، فإن 15 في المئة من الأطفال في العالم العربي يعملون. وقد تكون النسبة الفعلية أعلى بما أن غالبية الأطفال الذين يعملون هم في الواقع في القطاع غير النظامي. وثمة مشكلة أخرى تضرب المنطقة هي الإتجار بالأطفال والذي بلغ مستويات مقلقة. ويشكل هذا الوضع انتهاكاً خطيراً لحقوق الأطفال، كما يجعل تحقيق العمل اللائق مستحيلًا في بلدان تستمر فيها عمالة الأطفال. ويبقى تنفيذ الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية حول عمالة الأطفال بشكل مناسب تحدياً كبيراً في العالم العربي. علاوة على ذلك، يتطلب التطرق إلى هذه الظاهرة الاجتماعية والاقتصادية تحسين البيانات الإحصائية حول انتشار عمالة الأطفال في الدول العربية ومحدداتها.

يتعين على من يعتبر رفاههم على المحك المشاركة في صنع القرار من خلال المجموعات المجتمعية، والمنظمات النسائية، والحركات الاجتماعية والأشكال الأخرى للعمل والمشاركة الجماعية. اعتماد مسارات تنمية جديدة توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، وتقلص عدم التناسق بين البلدان وبين البلدان والشركات، وتعزز الظروف الهيكلية الممكنة للاستدامة والمساواة. كما يتطلب هذا تأدية الدولة دوراً محورياً في توجيه إجراءات التنمية نحو ضمانة أن كل النساء سيكنّ قادرات على ممارسة حقوقهن الإنسانية بالكامل (P.N niagediB, 94 p, 7102).

6. بعض تغييرات السياسة للتقدم في تحقيق الأهداف على المستوى الإقليمي

على المستوى العالمي:

وضع حد للتقشف من خلال «استراتيجية منسقة عالمياً للتوسع بفعل النفقات العامة المتزايدة، مع توفير الفرصة لجميع البلدان للاستفادة من دعم متزامن لأسواقها المحلية والخارجية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2017). ضرورة تأمين مساحة سياسة كافية لدفع أجندة 2030 (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2014). وبصورة أكثر تحديداً، تحتاج البلدان النامية إلى مجال سياسة كافٍ لجعل السياسات الكلية والصناعية تعمل بفاعلية لدعم التحول الهيكلي. علاوةً على ذلك، ثمة حاجة للعمل الدولي والوطني لمكافحة التهرب من الضريبة وتجنبها. ويتعين على المؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية التركيز على دعم المصلحة العامة وكذلك تعزيز ثقة السوق وتقليص المخاطر المالية. ويتضح هذا الأمر بصورة خاصة في منطقة المتوسط حيث تخرج العديد من عناصر السياسة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي بشكل كبير عن المثل العالمية (Holden P, 2016).

على المستوى الإقليمي:

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة مناخاً من السلام والأمن. ويستلزم ذلك بصورة خاصة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووضع حد للحروب والنزاعات المسلحة. كما أن هذا يتوقف على اعتماد مقاربات شاملة للأسباب الجوهرية لانعدام الاستقرار في المنطقة والكائنة في ما يسود المنطقة من معطيات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. تسخير إمكانات التكامل الإقليمي في العالم العربي لتنفيذ أجندة 2030. لم تفتقر المنطقة العربية للأفكار المستنيرة، والأهداف المشتركة، والشراكات والمؤسسات، بل إن ما افتقرت إليه هو الوحدة السياسية والاجتماعية الحقيقية أو حتى التعاون المخلص. ومن الضروري تعزيز التشاور والتعاون الإقليميين خصوصاً في مجالات المصلحة الخاصة (أي حيث يتخلف العالم العربي كما في مجالات النوع الاجتماعي، والبطالة،...).

8.8 المقصد

- يُعتقد أن الاقتصاد غير النظامي كبير الحجم في المنطقة العربية. ويعتبر البنك الدولي يعرف الطابع غير النظامي بـ «غياب تغطية الضمان الاجتماعي» أن «بلداً نموذجياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ينتج ثلث إجمالي ناتجه المحلي ويشغل 67 في المئة من قواه العاملة بصورة غير نظامية» (البنك الدولي، 2011).
- وبحسب منظمة العمل الدولية، تبرز الثغرة الجندرية المتعلقة بالحماية الاجتماعية بوضوح عالمياً وبصورة أوضح في المنطقة العربية (بدران م.ف، 2017). ونتيجة الثغرات الجندرية في العمل (بما في ذلك الثغرة الجندرية في العمالة والمساواة في الوظيفة، والمعدلات الأدنى للأجر النظامي والعمالة بأجر، وساعات العمل والسنوات الأقل في العمالة المضمونة للنساء)، فإن تغطية خطط الحماية الإلزامية الاجتماعية المساهمة أدنى للنساء منها للرجال. العمال المهاجرون يشكل العمال المهاجرون في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 62٪ من العمال في سوق العمل الخليجية. وتبقى الثغرة بين أجور المواطنين والوافدين في القطاع الخاص كبيرة، حتى عندما تجري مراقبة مستوى المهارات (الإسكوا، 2012). ويميل القطاع الخاص إلى التركيز على الاستعانة القصيرة الأمد باليد العاملة ذات المهارات المحدودة، واليد العاملة الأجنبية متدنية التكلفة (الإسكوا، المرجع عينه، ص. 35). بالإضافة إلى ذلك، تشكل العاملات المهاجرات الجزء الأكبر من العاملات في الخدمة المنزلية. ويعمل الكثير من هؤلاء النساء في ظروف عمل مؤسفة ويتعرضن للاستغلال والإساءات.

5.3 بعض التوصيات

- لا تحاول هذه التوصيات تغطية المجموعة الواسعة جداً من الجوانب المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، بل إننا حددنا مجموعة من المسائل الأساسية للتمكين الاقتصادي للنساء في مكان العمل.
- ضرورة اعتماد مسارات تنمية جديدة منفصلة عن سياسات التقشف لأنها تسبب أزمات رعاية وتقوؤص حقوق النساء وكرامتهن. وعوضاً عن ذلك، من الأهمية بمكان دعم السياسات المالية التقدمية وتخصيص ما يكفي من الميزانيات وفق مقاربة جندرية لتغطية جميع مجالات السياسات العامة الهادفة إلى عكس أوجه عدم المساواة بين الجنسين وضمان حقوق النساء.
- مكافحة الثقافة الأبوية والقوالب النمطية الجنسية.
- تصميم وتنفيذ سياسات عمل متمحورة حول المساواة بين الجنسين.
- إيجاد وحدات أو آليات ممنوحة مع الموارد البشرية الضرورية والتمويل المستقل لدعم التوحيد الجندري ضمن وزارات العمل.
- ضمان كفاءة تفتيش اليد العاملة والجهاز القضائي القادر على حل المشكلات وفض النزاعات الناشئة عن التطبيق والامتثال لتشريعات العمل والاتفاقيات الجماعية.

- دعم بيئة ممكنة لتعزيز دور المجتمع المدني على المستوى الإقليمي. وفي هذا الإطار، يجب توفير جميع الشروط القانونية والتنظيمية والسياسية لتمكين المجتمع المدني العربي من الانخراط في أجندة 2030. إلى ذلك، من الضروري أن تنخرط منظمات المجتمع المدني في جميع مراحل عملية أجندة 2030، أي التخطيط، وتنفيذ السياسة، والبرمجة، والمتابعة، والمراجعة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الدور الفاعل الذي تؤديه شبكة المنظمات العربية غيرالحكومية للتنمية في التوعية والمناصرة لعقد اجتماعي جديد ونموذج تنمية على أساس توسيع نطاق الحريات والعدالة الاجتماعية.

الإطار 4: التزام شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بالتنمية المستدامة

بصفتها شبكة إقليمية للمنظمات غير الحكومية، قدمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية قبل اعتماد أجندة 2030 منصات تبادل إقليمية لصياغة توصيات المجتمع المدني في ما يتعلق بالأجندة ودعم مناصرة المجتمع المدني لمقاربة مرتكزة على الحقوق. وفي هذا الإطار، نظمت الشبكة العديد من أنشطة تطوير القدرات ووفرت موارد ومواد خاصة بالمسؤولية المتبادلة. إلى ذلك، وفور اعتماد أجندة 2030 بصورة رسمية، انخرطت الشبكة في الرصد الفاعل وساهمت مع أعضائها وشركائها في المراجعات الوطنية كجزء من مجموعة التفكير، في إطار مبادرة رصد 2030 الجديدة. وحالياً، تنفذ الشبكة مشروعاً مخصصاً لـ«توحيد أهداف التنمية المستدامة في أجندة المجتمع المدني العربي».

في المسائل الموضوعية، تنظر الشبكة إلى أجندة 2030 بعين ناقدة، وتعيب عليها خصوصاً اعتماد مقاربة غير ملزمة وضعف بعدها الخاص عن حقوق الإنسان. علاوةً على ذلك، لم تدخل الأجندة تغييرات كبيرة في نموذج التنمية المطبق منذ عقود والذي عجز عن دعم تنمية عادلة ومستدامة.

قدمت ورقة الموقف التي أصدرتها الشبكة وخمس منظمات مجتمع مدني أخرى في عام 2015 توصيات مهمة من بينها التشديد على ضرورة أخذ أجندة 2030 في الاعتبار ككل، بما في ذلك المقدمة، والمرجع، والأهداف والمقاصد، وطرق التنفيذ والتمويل، والمتابعة والمراجعة؛ والتركيز على ضرورة الالتزام بمقاربة شاملة وتحقيق التكامل بين الأهداف والمقاصد؛ واقتراح آليات لرصد تنفيذ الخطة وتقديم العمل بها؛ والتشديد على أهمية رصد تنفيذ الأجندة وفق المقاربة الشاملة والمتكاملة؛ والتعامل بذكاء وابتكار مع الهدف 17 المتعلق بوسائل التنفيذ.

- ضرورة توفر منصة مدنية إقليمية للمنطقة العربية في ما يتعلق بأجندة 2030.
- الرصد والتقييم: لضمان تحقيق أولويات التنمية المستدامة للمنطقة العربية، من الضروري وضع إطار رصد وتقييم متين لتعقب تقدم العمل، وتحديد مجالات الاهتمام، ورصد الموارد المالية المخصصة للأولويات المحددة، وتقييم الوضع الشامل للسياسات والبرامج الرئيسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتضمن آلية المراجعة هذه لتنفيذ أجندة 2030 على المستوى الإقليمي اشتغال مشاركة منظمات المجتمع المدني على جهات الاتصال المباشرة على الأرض صاحبة الحالات التي تخلفها التنمية ورائها. كما أنه من الأساسي ضمان توفر الميزانيات للموارد المالية والفنية على المستوى الإقليمي.
- ضرورة المشاركة بفاعلية في تقييم المتطلبات المالية وصياغة استراتيجية تمويل للأهداف، وإطلاع هذا أو إدراجه في الحوارات بين الخبراء والخاصة بالتعاون التنموي وغير النظامية. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان تعزيز حشد الموارد المالية المحلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن تعزيز هذه الجهود من خلال موارد إقليمية توفرها عشرة صناديق تنمية اقتصادية واجتماعية إقليمية ووطنية. وأصدرت هذه الصناديق أخيراً إعلاناً مشتركاً حول التزامها بالتنمية المستدامة ووسائل التنفيذ، وشكلت مجموعة تنسيق حول التنمية المستدامة. كما يمكنها تأدية دور مهم في مساعدة البلدان العربية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تحفيز الشراكات مع موردين آخرين لتمويل التنمية. ويتعين على البلدان العربية ملاءمة أولوياتها مع إطار أجندة التنمية لما بعد عام 2015 لتسريع عملية حشد الموارد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2016).

* على المستوى الوطني:

إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية لضمان تلاؤمها مع مقاربة التنمية القائمة على الحقوق؛ وإعادة تأهيل الدور التنموي للدولة؛ والعدالة الضريبية؛ والخطة الوطنية لمكافحة الفقر؛ ودعم السيادة الغذائية؛ وتنفيذ التمييز الإيجابي لصالح المناطق المحرومة؛ والالتزام بمقاربة متكاملة واعتماد نموذج يجمع بين الأهداف والمقاصد؛ واعتماد خارطة طريق لتنفيذ أجندة 2030؛ وإيجاد آلية وطنية مستقلة لضمان التنسيق والرصد؛ وإعطاء الأولوية للشفافية والمحاسبة والشمولية لتنفيذ أجندة 2030؛ وتوسيع نطاق وصول الأمن القومي وضمان استدامته المالية؛ وتوحيد المساواة بين الجنسين في خطط التنمية.



المراجع

- تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2016.
كراسة آلية التمويل العربي للبنية التحتية.
الجندي س.ج. 2015. العمالة والعمل اللائق في المنطقة العربية، آلية التنسيق الإقليمية، منظمة العمل الدولية، بيروت.
- Alvaredo and Picketty, 2014. Measuring Top Incomes and Inequality in the Middle East: Data Limitations and Illustration with the Case of Egypt, ERF Working Paper No. 832
- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، تقرير الرائد العربي، 2017.
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2015. أجندة 2030 للتنمية المستدامة – بين التطلعات والوقائع، ورقة موقف، بيروت.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016، الشباب وأفق التنمية البشرية في واقع متغير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.
صندوق النقد العربي، 2017. دور صندوق النقد العربي في تحقيق التنمية المستدامة 2030.
بدران م.ف.، 2017. تحقيق المساواة بين الجنسين في العالم العربي وسط عالم العمل المتغير، بيروت.
- Bankwatch Mail, issue 62, May 2015.
- Bidegain N.P., 2017. The 2030 Agenda and the Regional Gender Agenda: Synergies for equality in latin America and the Caribbean, ECLAC, U.N. p 49.
- Cawtar /Mena_ OECD, 2014. Women in Public Life, OECD.
- Delivering on the 2030 Agenda, Statement by the Heads of MDBs and the IMF, Washington DC, Oct 2016.
- الإسكوا، جامعة الدول العربية، اليونيسف، 2017. (التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، بيروت)
الإسكوا، 2017. الفقر والازدهار – النمو الشامل والعمل اللائق، ورقة خلفية
الإسكوا، التقرير النهائي للمنتدى العربي 2017
الإسكوا، 2013. الشراكات بين القطاعين العام والخاص للتنمية لتطوير البنية التحتية في العالم العربي، بيروت
- ESCWA, 2012. Economic Policy in the ESCWA Region and Its Impact on Employment, United Nations, N.Y., p 33.
- الإسكوا، 2014. أهداف التنمية المستدامة... منظور عربي، ص. 12.
- Fabrizio S and alii, 2015. From Ambition to Execution: Policies in Support of Sustainable Development Goals, IMF, Washington.
- Ghosh J, What does wage-led growth mean in developing countries... in ILO, 2011. There Is An Alternative, Geneva.
- Holden P, 2016. The Mediterranean and the Global Development Goals, Mediterranean Politics, 21, 2.
- Jalbout M, 2015. Unlocking the potential of educated Arab women, Brookings).
- Koehler G, 2016. Assessing the SDGs from the standpoint of eco-social policy: using the SDGs subversively, Journal of Journal of Comparative Social Policy, 32:2
- UNCTAD, Trade and Development Report 2017. Beyond Austerity: Towards A Global New Deal, Geneva.
- UNCTAD, Trade and Development Report 2014, Geneva.
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، 2011. تقرير تحديات التنمية العربية.
الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، 2014. التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية، ص. 5.
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الإسكوا وجامعة الدول العربية، 2015. ملخص – التقرير الإقليمي العربي حول تنفيذ منصة بيجنيغ للعمل بعد عشرين عاماً.
- World Bank, 2011. Striving for Better Jobs: The Challenge of Informality in the MENA Region, Quick Notes Series, December, Number 49).